

أثر الروابط التاريخية للشعوب في تفسير مبدأ تقرير المصير*

الدكتور : فاروق النبهان

لم يكن مبدأ تقرير المصير للشعوب وليد صدفة معجزة ألهمت منظمة الأمم المتحدة في يومها الأول أن تقر هذا المبدأ الخطير ، المهّد لمصالح الدول القوية التي حكمت الشعوب المستضعفة ، والأمم المستذلة ، بقرها وجهلها ومرضها ، وإنما كان ذلك تنويجاً لمسيرة طامحة طويلة كانت تتطلع إلى أن يعيش الانسان المستذل المستضعف كريماً في أرضه ، وافر الكرامة ، عزيزاً مطمئناً مستقراً .

فمنذ فجر التاريخ كان الانسان البدائي يدافع بوسائله البدائية ، وبإحساسه الفطري عن ذاته وأسرته وشرفه وماله ، وغالباً ما كان يدفع ثمن ذلك الموقف حياته وهنائه ، لأنه لم يكن يملك القوة التي تكفل له النصر في مواقف الدفاع عن كرامته ، ولهذا فقد جاءت الديانات السماوية متتالية للدفاع عن ذلك الانسان المستضعف ، وكان المستضعفون هم المؤمنين الأول الذين كانوا يستجيبون لدعوة السماء ، لأنها كانت تدافع عن حقوقهم الانسانية .

إننا لا نستطيع أن ننكر أثر المسيحية في إقرار حقوق الانسان ، وفي مواجهة جبروت الانحراف ، وصوله الظلم ، وطغيان السلطة ، في عصور التخلف

* البحث مقدم إلى أكاديمية المملكة المغربية في دورتها المنعقدة في مراكش بتاريخ 25 أكتوبر 1984 ، وهو منشور في الكتاب الذي أصدرته الأكاديمية عن حق الشعوب في تقرير مصيرها ، ص 73 مارس 1984 .

السحيق ، والجهل العميق ، ولا نستطيع أن نتجاهل دور الاسلام في مطاردة عمالقة البغي والظلم في الجزيرة العربية أولاً ، وفي تحرير الانسان الذي كان يعيش في ظل امبراطوريات، تجبرت وتكبرت ، وأهدرت قيم الفضيلة ، وتجاوزت كل حد في إذلال المستضعفين من أبنائها .

وفي مطالع العصر الحديث حيث تحالفت السلطة مع الكهنوت لكبت المطامح العادلة للشعوب في المجتمعات الأوروبية ، توثبت النفوس مُلقية بنفسها في أتون مواجهة حادة مع جبروت مُذلّ مدمر ، فكانت الثورة الفرنسية ، وكانت البداية لعصر جديد ، لا يطأطيء فيه المستضعف رأسه ، وإنما يطالب بحق من غير استحياء ولا وجل ، وابتدأت اليقظة تفتح أعينا كانت غمضاً ، وانطلقت أفكار تلاحقها أفكار ، تنادى بحقوق الانسان .

وابتداً عصر النهضة في العالم الأوروبي ينير قسماً مجتمع كان لفترة طويلة يجلس بعيداً عن مقود القيادة ، مكتفياً بركن مُظلم قائم لا يتجاوزه بمطمع أو مطمح ، وتطلعت الأحداق في العالم البعيد إلى ذلك الضياء الذي أوقدته حضارة فنية انطلقت كالمداد تحقق معجزات متلاحقة في عالم الفكر أولاً وفي ميدان الصناعة ثانياً ، ولم تلبث تلك الأحداق أن أطرقت برأسها واجفة حزينة ، وهي ترى فيالقي الأمل تتمثل أمام ناظرَيْها في حملات قاسية تحمل في سواعدها سيوفاً للاذلال والاستعباد ، مؤكدة أن نهضة لا تطوقها قيمٌ حضارية ، لا تختلف من حيث الأثر عن أية قوة بدائية.

ووقف عمالقة الاذلال بعد أن استذلوا شعوب الأرض واستعمروهم في مواجهة غاضبة فيما بينهم ، فكانت الحروب مدمرة ومهلكة لكل ما بنوه من شواهد البناء.

ولأول مرة يجتمعون على كلمة سواء، لانشاء منظمة دولية يحكمها قانون يرضى حق الشعوب ويعترف لها بحقوقها في الحياة الكريمة ، وتنازلت القوانين الدولية معلنة نهاية سريعة لعصر الاستعمار ، لكي تعود الأرض إلى أهلها ، تطعمهم وتسقيهم ، وتحضنهم صباح مساء ..

تلك هي النشأة الأولى لوليد جديد نحتضنه اليوم في هذه الندوة الرحبة ، لكي نؤكد له أن انتماءه اليوم والأخير لأسرته الدولية ، التي حملته نُطفة ثم مُضغة ثم عَلقة ، ليكون أمل الأمم والشعوب في تصفية عهد ما كان عهد نُور ولا ضياء ، وإشادة عهد جديد يحمل لواءه إنسان الغد المؤمن بحق الشعوب في حياة كريمة حرة لا استعمار فيها ولا استعباد .

مبدأ تقرير المصير من خلال النصوص الدولية

جاء في الفقرة الثانية من الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بمقاصد الهيئة الدولية ومبادئها أن من مقاصد الأمم المتحدة :

« إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام »

وأثناء انعقاد مؤتمر سَنَ فرانكفورت عام 1945 للتصديق والتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة قدم اقتراح لوضع إعلان للحقوق الأساسية للإنسان ، ثم جاءت اللجنة التحضيرية للأمم المتحدة التي اجتمعت عقب الجلسة الختامية للمؤتمر مباشرة ، فأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يقوم في أول دوراته بإنشاء لجنة خاصة بحقوق الإنسان طبقاً لما هو منصوص عليه في المادة 68 من الميثاق ، وقد انشئت هذه اللجنة الخاصة فعلاً في بداية عام 1946 .

وفي الدورة الأولى من اجتماع الجمعية العامة التي عقدت في مدينة لندن في شهر يناير 1946 بحثت هذه الجمعية الاعلان الخاص بالحقوق والحريات الأساسية للإنسان ، ثم حوّلت إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لاحتالته إلى اللجنة الخاصة بحقوق الإنسان للرجوع إليه في إعداد الوثيقة الدولية للحقوق ، وقامت هذه اللجنة بصياغة المسودة الأولى للوثيقة الدولية لحقوق الإنسان .

وفي العاشر من شهر ديسمبر 1948 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة « الإعلان العالمي لحقوق الإنسان » على أنه المستوى المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية ، واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الاعضاء ذاتها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها (1) .

وبالإضافة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان توجد وثيقتان أخريان تشكّلان معاً الوثيقة الدولية لحقوق الإنسان ، هما : الاتفاقية الدولية بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى البروتوكول الملحق بالاتفاقية الدولية بشأن الحقوق المدنية والسياسية .

وتعلن المادة الأولى من كل من الاتفاقتين أن حق تقرير المصير حق عالمي ، ودعت الدول إلى تعزيز تحقيق هذا الحق واحترامه

وفي ديسمبر 1952 اعترفت الجمعية العامة بأن « حق الشعوب والأمم في تقرير المصير هو الشرط اللازم للتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الأساسية » وأن كل دولة عضو في الأمم المتحدة يجب — طبقاً للميثاق — أن تحترم التمسك بحق تقرير المصير في الدول الأخرى .

وأوصت بما يلي :

1 — تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتأييد مبدأ تقرير المصير لجميع الشعوب والأمم .

2 — وتعترف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحق تقرير المصير لشعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي ، ولشعوب الأقاليم الخاضعة للصاية التي تقع تحت إدارة هذه الدول ، ونعمل على تعزيز هذا الحق ، وتتعهد بتسهيل ممارسة هذا الحق

من جانب شعوب هذه الأقاليم طبقاً لمبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة ، فيما يختص بكل إقليم ، وتبعاً للرغبات الحرة للشعوب المعنية ، والتي يمكن التحقق منها بإجراء استفتاء أو أي وسيلة ديمقراطية أخرى معترف بها ، ويفضل أن يتم ذلك تحت إشراف الأمم المتحدة .

3 — تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمسؤولة عن إدارة الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، والأقاليم الواقعة تحت الوصاية باتخاذ الخطوات العملية إلى أن يتم تحقيق حق تقرير المصير ، وتمهيداً له لضمان اشتراك أهالي البلاد الأصليين ، في الأجهزة التنفيذية والتشريعية للحكم في هذه الأقاليم ، وتبثهم للحكم الذاتي الكامل والاستقلال .

وقد دعت الجمعية العامة لجنة حقوق الانسان لمواصلة إعداد التوصيات بشأن الاحترام الدولي لحق الشعوب في تقرير المصير .

وفي الرابع عشر من ديسمبر 1960 أعلنت الجمعية العامة عن ضرورة إنهاء الاستعمار في كافة صُوره وأشكاله على وجه السرعة ودون قيد أو شرط ، وأقرت الاعلان الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وينصّ الاعلان على أن :

— خضوع الشعوب للسيطرة الأجنبية والقهر والاستغلال يشكل إنكاراً للحقوق الأساسية للانسان ، ويتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ويعتبر عائقاً أمام تعزيز السلام والتعاون الدولي .

— لجميع الشعوب الحق في تقرير المصير ، وبمقتضى هذا الحق فإن لها مطلق الحرية في أن تحدد أوضاعها السياسية ، وأن تنتهج بمحض حريتها أساليب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

— عدم كفاية الاستعداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي لا ينبغي أبداً أن يستخدَم كذريعة لتأخير الاستقلال .

— وقف جميع الاعتداءات المسلحة والاجراءات القمعية من كافة الأنواع ضد الشعوب التابعة ، حتى يتسنى لها أن تمارس في سلام وحرية حقها في الاستقلال واحترام سلامة أراضيها القومية .

— أي محاولة تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية والسلامة الاقليمية جزئياً أو كلياً لبلد من البلدان ، تتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وقد اتخذت الأمم المتحدة قرارات متعددة ومتلاحقة بشأن تصفية الاستعمار وتقرير حق المصير بالنسبة للشعوب والأمم المستعمرة ، وبفضل تلك الجهود استطاعت عدد من أقطار العالم أن تحقق الاستقلال ، وأن تُنهي السيطرة الاستعمارية الأجنبية .

ما المراد بمبدأ تقرير المصير ؟

إذن ، ليس هناك خلاف في شرعية مبدأ تقرير المصير ، ولا في اعتباره حقاً من الحقوق التي تملكها للأمم والشعوب ، باسم القانون الدولي ، وباسم الأخلاق الدولية وباسم الضمير العالمي الدولي .

ولكن ، ما المراد بمبدأ تقرير المصير ؟ وما هي المعايير الدقيقة التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة ملفات المنازعات الدولية ؟

إن التفسير السليم لهذا المبدأ الدولي في إطار الغاية منه هو الكفيل بأن يجعل منه أداة للسلام العالمي ، يسهم بجدية في إنماء علاقات التعاون بين الدول ، أما التفسير الخاطيء له فسوف يؤدي على وجه التأكيد إلى نزاعات دولية خطيرة ، تجعل العالم الحديث يعيش مرحلة توتر وصراع تهدد في كل لحظة السلام والأمن ، وتوقف عجلة التعاون الدولي .

وقد لاحظنا من خلال المقررات الأممية والتوصيات الصادرة عن المنظمات الدولية المتخصصة أن مبدأ تقرير المصير يختص بالأمم والشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية

والقهر والاذلال ، وأن إقرار مبدأ تقرير المصير إنما يستهدف تصفية الاستعمار ، ولا يجوز لهذا المبدأ أن يتجاوز الغاية منه بحيث يكون أداة لتهديد الوحدة الترابية للأمم والشعوب عن طريق تشجيع الحركات الانفصالية ، لأن ذلك يُعتبر تدخلا صريحا في الشؤون الداخلية للدول مما يخل بمبدأ السيادة ويتنافى مع أهداف المنظمة الدولية.

وإذا كانت الشعوب قد انتزعت حقها في تقرير مصيرها ، كمبدأ حرصت عليه ، ودافعت عنه ، لكي ترفع علمها الوطني عالياً شاهقاً في سماءها ، فإن من حق تلك الشعوب أن تفسّر هذا المبدأ الذي أقرته باختيارها بما يكفل وحدتها ، ويحافظ على استمرارية وجودها ، فهذا المبدأ قد أقرته الأمم المتحدة لكي يخرج الغاصب الغريب تاركاً ما اغتصبه من أرض ومال لورثة تجمعهم أواصر الأخوة وتشدّ بعضهم إلى بعض روابط من ذكريات التاريخ .

إن مبدأ تقرير المصير يدلّ عليه ويفسره ما أدّى إلى وجوده ، وهو الرغبة في إعطاء الشعوب والأمم الحق في أن تطالب بخروج المستعمر الغاصب لها ، لكي تعود اللحمة قوية بين أطراف الجسم الواحد ، وبخاصة إذا توفرت لذلك الجسم مقومات جادة من تاريخ مشترك ولغة واحدة ، وتراث حضاري متكامل ، وتكامل جغرافي لا يمكن فصم عراه .

ولو سمحنا لأنفسنا أن نفهم مبدأ تقرير المصير بشكل مغاير لمطامح الشعوب ، لجعلنا من قواعد القانون الدولي مطايا لتمزيق وحدة الأمم ، ولدفعنا بعربة الفتنة لكي تقتحم مضاجع أمم مستقرة ما عرفها التاريخ إلا بامتداد سلطانها على كامل أرضها .

ولا يمكن للأمم المتحدة التي أقرت بكامل اختيارها قواعد القانون الدولي أن تجعل من تلك القواعد أداة لقيام وحدات إقليمية منفصلة ، أو تسمح لبعض التناقضات الدينية أو الطائفية أو اللغوية أو الجغرافية أن تتناول برأسها ، متطلعة لكيانات تنفث في روعها الأمل مطامع خارجية ، واضحة الأهداف حيناً ، وغامضة الأهداف أحياناً أخرى .

ارتباط مبدأ تقرير المصير بفكرة القوميات

ولا نودّ هنا أن نوقظ ما طوّته الأيام من بروز فكرة القوميات ، وبخاصة خلال القرن التاسع عشر في المجتمعات الأوروبية ، وذلك لأن سيطرة الفكر القومي في المجتمع الأوروبي قد ألهم مشاعر الشعوب ، وأثار فيها هيب الرغبة في القتال ، إلا أننا في الوقت ذاته لا يمكننا تجاهل مطامح الشعوب في الوحدة ، والرغبة الملحة في استلهاهم ذكريات تاريخية تتناول الاعناق بها فخراً واعتزازاً . فالمشاعر القومية ليست مجرد عاطفة طارئة ، وإنما هي حقيقة واقعة ، لا يمكن تجاهلها ، أو تجاهل أثرها .

وإننا لا نجد صعوبة في فهم أسباب الحروب التي قامت خلال القرن التاسع عشر في أوروبا تحت تأثير مشاعر الاعتزاز القومي ، وذلك لأن القومية ، وبخاصة تلك القومية التي تؤكدها روابط اللغة والدين والتقاليد والتاريخ المشترك ، تملك من مقومات التأثير على سلوك الأفراد ما يدفعهم إلى التضحية .

ومن الجدير بالاهتمام أن نؤكد أن مراعاة فكرة القوميات في تحديد معنى تقرير المصير لا يمكن التنكّر له ، لأن عدم ذلك سيؤدي إلى جرح مشاعر الشعوب ، وبخاصة وأن فكرة القومية لا تعنى الدولة ، فالدولة قد تتكون من مجموعة قوميات متباعدة ، ومثل هذه الدولة لا يمكن أن تملك نفس المقومات التي تملكها دولة يجمع بين سكانها عوامل متعددة من الدين واللغة والتاريخ المشترك ..

وبالرغم من أنني لا أود أن أقصر مفهوم القومية على المعنى الضيق الذي ذهبت إليه المدرسة الألمانية من اعتبارها العرق العنصر الأساسي في تكوين الأمة ، وإقامة الفكر النازي على أساس وحدة العرق في الشعب الألماني ، فإن ما اتجهت إليه المدرسة الفرنسية قد أبرز بوضوح التركيز على أهمية العلاقات الانسانية في تكوين الأمة ، المتمثلة في وحدة الآلام والآمال نظراً لأن هذه المدرسة تعتمد النظرية السيكلوجية التي ترى الجانب الروحي والنفسي في تكوين الأمة ، حتى إن « رينان » يقول بأن الأمة مبدأ روحي ، وأنها أسرة كبيرة جمعتها قرابة الروح ، وأنها تعتمد على عنصرين ، عنصر يؤكد الماضي ويدعمه ، ويتمثل في التراث المشترك

من الذكريات والمواقف التاريخية ، وعنصر آخر يتمثل في رغبة أفراد الأمة في الحياة المشتركة للحفاظ على ذلك الإرث الحضاري والتاريخي ، لكي يبقى ملهماً للأجيال دافعاً لهم لحماية ذاتهم من الانصهار والذوبان .

وإذا كانت النظرية العرقية في تكوين الأمة التي قالت بها المدرسة الألمانية تجد صعوبة واقعية في معرفة حقيقة الروابط العرقية التي لا يمكن الاطمئنان إلى صدقها ودقتها ، لاختلاط الأمم والشعوب ، وبخاصة في عصر نشطت فيه أسباب التواصل بين الأمم ، فإن المدرسة الفرنسية تبرز أهمية الإرادة الجماعية في تكوين الأمم ، وتلك الإرادة لا تعتمد على مجرد رغبات عاطفية طارئة ، وإنما تعتمد على مقومات موضوعية لا يمكن التناكر لدورها في تنمية مشاعر الوحدة لدى أبناء الأمة الواحدة ، فاللغة والدين والتقاليد المشتركة وذكريات التاريخ الواحد كلها عوامل موضوعية تدكي مشاعر التكامل ، وتوقظ الرغبات الجادة في حياة مشتركة بين أبناء الأمة الواحدة .

ومن الصعب أن نتصور أن الوجدان القومي يمكن له أن ينمو النمو الكفيل بتكوين الأمة الواحدة ما لم يجد في بطون التاريخ من المواقف المشتركة وذكريات الماضي المجيدة ما يجعله مستشعراً من أعماقه ما يدعم عوامل تكوين الأمة الواحدة .

ولا أود أن يفهم من كلامي أنني من أنصار الدولة القومية مؤيداً في ذلك ما سيطر على الفكر السياسي الأوروبي في مطالع العصر الحديث من بروز مبدأ القوميات ، فإن ذلك قد ولّد مضاعفات خطيرة في المجتمعات الأوروبية ، إلا أنه قد اسهم بطريقة ايجابية في تكوين معالم خريطة سياسية متلائمة نسبياً في القارة الأوروبية .

غير أنني أود التأكيد في صدر الحديث عن مبدأ حق تقرير المصير الذي أقره المنتظم الدولي في صدد الدفاع عن حقوق الانسان . إن هذا المبدأ قد دفعت إليه رغبة عالمية في تصفية الاستعمار القديم ، وإعطاء الشعوب حقاً يحميها القانون في الاعراب عن الرغبة في تصفية الاستعمار ، وفي استعادة السيادة الكاملة من غير انتداب أو وصاية .

ولا أرى في قواعد القانون الدولي ولا في مبررات صدور مثل هذا المبدأ المتعلق بتقرير المصير ما يجعل هذا المبدأ موجّهاً ضدّ الوحدات التاريخية للأمم ، مُفتّناً مشاعر الانتماء لديها ، مُولّداً كيانات إقليمية مبعثرة شبيهة إلى حد كبير بالاقطاعات التي برزت في كثير من أرجاء العالم في العصر الوسيط .

عوامل موضوعية تحدّد مفهوم تقرير المصير

من المتفق عليه بين المختصين بدراسة القانون الدولي أن حق تقرير المصير لا يعني باستمرار الرغبة في تشجيع حركات انفصالية أو التمهيد لقيام وحدات إقليمية مستقلة ، لأن ذلك لا يسهم في السلام العالمي ، وإنما يسهم في خلق واقع دولي جديد يهدد السلام الدولي ويزيد حدة التوتر في الصراعات الدولية والإقليمية ، وبخاصة في ظل صراخ إيديولوجي ملتهب ، انتقلت ساحاته ومعاركه إلى مراكز التوتر في العالم ، لكي تزيد من حدة الآلام البشرية ، ولكي تصرف الشعوب النامية عن التطلع للاستقرار والتنمية .

وإنني أؤيد النظرة التي ترى في مبدأ تقرير المصير حقاً مشروعاً تحميه الأسرة الدولية ، وليس مجرد مبدأ سياسي يفتقد صفة الالتزام ، وذلك لأنه المنطلق الأول لحماية حقوق الإنسان ، ولتصنيفه جيوب الاستعمار ، إلا أن من الضروري أن نقف قليلاً مع المترددين لاقرار صفة الحق في هذا المبدأ ، لِنُقَرَّ معهم دوافع الخوف في نفوسهم من ناحيتين :

الأولى : من ناحية تناقضه مع مبدأ السيادة ، ولا أظن أن هذا الظن مطروح للمناقشة ، لأن السيادة لكل دولة تحددها قواعد العدل ومبادئ الحق ، وليس من مفاهيم السيادة أن تتجاوز حدودها المقررة من الناحية الأخلاقية ، إذ ليس من حق الدولة المستعمرة أن تستظل بمبدأ السيادة ، لكي تؤكد مطامحها في استمرارية تواجدها واحتلالها لشعب من الشعوب .

الثانية : من ناحية التوسّع في تطبيقه ، بطريقة لا تخدم الغاية من اقراره .

واعتقد شخصياً أن من حقنا أن نشارك المترددين في إقرار فكرة الحق في هذا المبدأ مخاوفهم من أسلوب التطبيق السيء لهذا الحق ، بطريقة لا تتوقف عند حدود تصفية الاستعمار وإعادة السيادة إلى الشعوب المقهورة ، وإنما تتجاوز ذلك لكي يكون هذا الحق مهدداً مصالح أمم وشعوب ، ظلت عشرات القرون تنعم بالأمن والوحدة والاستقرار ، ويرتبط أفراد شعبها بروابط تاريخية ودينية ولغوية وحضارية .

ولذلك فإن من أهم اختصاصات رجال القانون ، وبخاصة في مجال دراسة قواعد القانون الدولي أن يحددوا الإطار الفعلي لحق تقرير المصير ، بما ينسجم مع الغاية من إقراره ، وبما يدفع بحركة التحرر في العالم الحديث أن تنطلق بخطى متزنة وعاقلة ، تبني مستقبل المجتمع البشري على أسس سليمة من مبادئ الحق والعدل التي ارتضتها الشعوب خلال مسيرة التاريخ الطويلة .

وفي الوقت الذي يتخلى رجال القانون — وهم حَمَلَة مشاعل الحق — عن مسؤولياتهم الاخلاقية في توضيح الإطار التطبيقي لحق تقرير المصير بما ينسجم مع حق الشعوب في ربط واقعها بماضيها ، إحياء لتطلعات الأجداد ، وبعثاً لأجدادهم ، فإن من المؤكد أن مواكب الطامحين ممن تدعمهم القوة المسلحة سوف تجعل من مبادئ التحرير مطيةً للعبث والتمزيق ، لكي تستحيل البسمة كآبة ، مهددة بذلك وحدة الشعوب وتواصل حلقاتها التاريخية .

ومن الواضح في إقرار مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها أن هذا المبدأ يستهدف الشعوب والأمم التي تخضع لسيطرة أجنبية ، وكلمة السيطرة الأجنبية واضحة الدلالة على المراد بهذا المبدأ ، فالسيطرة الأجنبية في نظر الشعوب النامية تمثل الاستعمار بأشكاله المتعددة ، حيث إن الاستعمار لم يجد نفسه بحاجة لأي مبرر في السيطرة على الشعوب المقهورة سوى في القدرة القتالية على القهر والاذلال ، وهذا الواقع التاريخي قد جعل مفهوم السيطرة الأجنبية واضحة الدلالة بينة الهدف ، وذلك ما دفع الأمم المتحدة أن توافق بالاجماع وبحماس بالغ على تصفية ذلك الواقع الذي خلفته عقليات حكمت العالم خلال القرن الماضي من خلال رؤية

ضيقة لا ترقى إلى مستوى الرؤية الحضارية ، ولا تعبّر عن أي معنى من معاني الرقي الحضاري .

وأؤكد هذه الحقيقة من خلال مشاعرنا الذاتية والوجدانية كأمة عربية إسلامية . إن الفرد منا ينفر كلّ النفور أن يطلق كلمة « الأجنبي » على أي أخ له في أي قطر عربي آخر ، بالرغم من تعدّد الأقطار والدول ، ووجود حواجز أمنيّة على كل الحدود الاقليمية ، حتى إن قواميسنا اللغوية وأدبيات لغة التخاطب القولي والكتابي تراعي هذه الاعتبارات المستقرة في وجدان كل فرد من أبناء شعبنا ..

كل هذا يؤكد أن، مبدأ تقرير المصير كما أقرته الأمم المتحدة لا يمكن أن يعني سوى ما قصدت الأسرة الدولية من إقراره ، وهو إنهاء السيطرة الأجنبية المتمثلة بظاهرة الاستعمار في العصر الحديث .

مدى تعارض مبدأ حق تقرير المصير مع مبدأ السيادة

يعتبر مبدأ السيادة من المبادئ الأساسية في تكوين الدولة ، ومن أهم أركان وجودها سواء أريد بها ممارسة السلطة الداخلية ، أو أريد بها مواجهة التدخل الخارجي في شؤون الدولة .

وقد نشأت هذه الفكرة في البداية كفكرة سياسية اعتمد عليها ملوك فرنسا في مواجهة تدخل الكنيسة في شؤون الدولة ، ثم نمت من فكرة سياسية ذات طابع دفاعي إلى فكرة قانونية تستهدف دعم مكانة السلطة السياسية العليا في مواجهة مطالب الجماهير .

وبعد الثورة الفرنسية وبثأثير من كتابات فلاسفتها من أمثال جان جاك روسو في مؤلفه « العقد الاجتماعي » بدأت فكرة السيادة تقترب رويداً من الأمة لكي تكون وسيلتها للضغط على السلطة السياسية .

وفي العصر الحديث، لم يعد موضوع السيادة مطروحاً من حيث الاقرار به والتسليم بحق الدول في السيادة الداخلية والخارجية ، إلا أننا نلاحظ أن فكرة الاطلاق في

مفهوم السيادة أصبح من القضايا المشكوك فيها ، وبخاصة وأن الدولة أحيانا تخضع لقواعد القانون الدولي الملزمة لجميع الدول ، والتي تتنافى أحيانا مع مبدأ السيادة .

فالسيادة في نظر الفقهاء المعاصرين لم تعد تمثل ذلك الحصن المنيع الذي تنهار على أسواره مقررات القانون الدولي ، وبخاصة تلك المقررات التي تصدر عن مجلس الأمن في حالات تهديد السلم العالمي ، فإن تلك المقررات سواء كانت ملزمة للدول الاعضاء أو كانت مجرد توصيات توجد قدراً غير يسير من الضغط الأدبي الذي يقترب أحيانا من درجة الالتزام .

ولهذا فإن الدول الكبرى الخمس قد احتفظت لنفسها في مجلس الأمن بحق الاعتراض على كل ما تراه مخالفا لقناعاتها ، متجاوزة بذلك مظهرها من مظاهر السيادة التي تقضي بأن تكون الدول الاعضاء في الهيئات الدولية متساوية في الحقوق .

هنا نتساءل عن مدى التعارض بين حق السيادة المقرر للدول الاعضاء في الأمم المتحدة ، ومبدأ حق تقرير المصير الذي أقره ميثاق الأمم المتحدة في الفقرة الثانية من المادة الأولى ، وينص على إنشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب ، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتقرير السلم العام .

ويمكنني في هذا المجال أن أطرح بعض الملاحظات :

الملاحظة الأولى : من الواضح أن ميثاق الأمم المتحدة أراد بهذه الفقرة إيجاد أرضية سليمة للتعاون بين الدول والشعوب تقوم على أساس المساواة في الحقوق ، وتلك المساواة لا يمكن توفير المناخ الملائم لها ما لم يتوفر الحد الأقصى من السيادة الداخلية والخارجية لتلك الدول والشعوب ، ولذلك فقد جاء النص واضحاً بالدعوة إلى إقرار مبدأ حق تقرير المصير لكي تتمكن الشعوب من ممارسة كامل حقوقها في التعبير عن إرادتها ومستقبلها ..

الملاحظة الثانية : إن كلمة الشعوب الواردة بنص الميثاق تشير إلى أن مبدأ تقرير المصير يتعلق بالشعوب والأمم التي تتوفر لها مقومات ذاتية لتكوين الأمة ، أو لاطلاق كلمة « شعوب » عليها ، وذلك عندما تكون تلك الشعوب تتمتع بخصائص الأمم من إيجاد لغة قومية أو تميز ديني ، أو تاريخ معبر عن خصائص ذاتية . ولهذا فإننا نلاحظ أن ميثاق الأمم المتحدة يركز ويردد باستمرار في هذا المضمار كلمة « الأمم والشعوب » لكي يشير إلى أن مبدأ تقرير المصير لا يجوز له أن يتعارض مع مبدأ وحدة الأمم والشعوب ، أو يتجاهل الواقع التاريخي المشترك... (2) .

وقد جاءت كلمة « الشعوب والأمم » في معظم المواثيق الدولية لتؤكد على أن مبدأ تقرير المصير ينص الأمم والشعوب التي فقدت سيادتها ، ولا يتعلق الأمر بقيام حركات انفصالية ، حتى ولو توفرت لتلك الحركات مقومات ذاتية متميزة ، كالأقليات القومية والدينية والطائفية التي لا يمكن تشجيعها على الانفصال ، لئلا تفتت الدول القائمة التي قلما نجد فيها من تتوفر فيه مقومات التكامل على الوجه الأمثل .

الملاحظة الثالثة : إن مبدأ السيادة لا يمكن له أن يتجاوز مفهوم فكرة « الحق » التي تعتبر من أهم النظريات القانونية ، وإن نصوص ميثاق الأمم المتحدة عندما تقرر أحكاماً تمس حقوق الشعوب فهي لا تستهدف الاساءة إلى مبدأ السيادة ، لأن مبدأ السيادة لا يمكن له أن يتجاوز سلطان الدولة على ماتملكه بمقتضى مبادئ القانون الدولي ومبادئ الحق والعدالة .

وإن مقررات الدول التي تتجاوز مبادئ الحق والعدالة لا يمكن الاعتراف بها على المستوى الدولي بأنها مما يدخل ضمن حق السيادة ، فالسيادة ليست مجرد قرار تدعّمه القوة ، وإنما هي سلطة يستمدّها صاحب الحق من قواعد العدالة المعترف له بها من المجتمع الدولي بأجمعه .

وبناء عليه فلا يمكننا القول بوجود تناقض حقيقي بين مبدأ السيادة ومبدأ حق تقرير المصير ، لأن السيادة المعترف بها لا يجوز لها أن تتجاوز مبادئ الحق

والعدل ، وإلا تمددت الدول في مدّ سلطان سيادتها لكي تشمل حقوقاً للأمم لا تملك القدرة على الدفاع عن مصالحها .

احترام مبدأ الوحدة الترابية للشعوب

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد أقر بشكل صريح حق الشعوب في تقرير مصيرها لانماء العلاقات الودية بين الأمم ، فإن مما يحرص عليه الميثاق بدهاءة ، وتؤكدده المقررات الدولية أن مبدأ تقرير المصير لا يجوز له بأي حال من الأحوال أن يهدد الوحدة الترابية للدول ، أو يتجاهل المطامح المشروعة للشعوب في وحدة أرضها ، لكي يتواصل الحاضر بالماضي ، تواصل تكامل وتفاعل ، يوقف نزيف التقسيم المتعمد للدول ، لكي تنصرف عن الالتفات إلى الاهتمام الجدي بمشاكل التنمية البناءة .

وقد نصت الاعلانات الصادرة عن المواثيق الدولية على أهمية مراعاة الوحدة الترابية للشعوب .

ففي الفقرة السادسة من الاعلان المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان المستعمرة جاء ما يلي :

إن كل محاولة للمساس كلياً أو جزئياً بالوحدة الوطنية والحوزة الترابية لبلد ما ، يتعارض مع أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

وجاء في الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة الصادر في 4 نوفمبر 1970 ما يلي : « لا شيء من الفقرات السابقة يمكن أن يؤوّل بمثابة سماح أو تشجيع لفعل مهما كان ، يفتّت أو يهدد كلياً أو جزئياً الوحدة الترابية أو الوحدة السياسية لأية دولة سيادة ومستقلة تنصرف وفقاً لمبدأ المساواة في الحقوق ولحق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها » (3) .

ومن هذا المنطلق الذي يعتبر من المؤشرات الواضحة على حرص منظمة الأمم المتحدة على احترام مبدأ الوحدة الترابية للشعوب ، فإن مبدأ تقرير المصير لا يمكن طرح شعاره في جميع حالات تصفية الاستعمار ، وبخاصة في الحالات التي تتعلق

بتصفية الاستعمار في بعض الأجزاء المقتطعة من الوطن الأب الذي يعتبر إقرار مبدأ تقرير المصير هو تجاوز لحقه في وحدته الترابية .

وقد أشرنا قبل قليل إلى أهمية الفصل بين حالتين ، الحالة الأولى المتعلقة بمبدأ تقرير المصير بالنسبة لأمة أو لشعب من الشعوب كما هو الشأن بالنسبة لكثير من الشعوب الإفريقية التي نالت استقلالها بعد استفتاء عبّرت من خلاله عن رغبتها في إنهاء الاستعمار . أما الحالة الثانية فتتعلق ببعض الأجزاء المقتطعة من الوطن الأب ، ولا يمكن النظر إليها بعيدا عن واقعها التاريخي كما أن اقتطاعها من وطنها الأصلي وإقامة كيان مستقل لا يسهم على وجه التأكيد في تحقيق السلم العالمي ولا يلتقي مع أهداف المنظمة الدولية ..

أهمية مراعاة الخصائص الذاتية للشعوب في إقرار مبدأ تقرير المصير

من أهم خصائص القانون الدولي أنه لا يمكن اعتباره قانونا بالمفهوم القانوني ، وذلك لافتقاده لخصائص القانون المتمثلة في صدوره عن سلطة سياسية ذات سيادة ، ولافتقاده للمؤيد الجزائي عند عدم تنفيذه ، حتى إن عدداً من فقهاء القانون الدولي ، وبخاصة خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، قد أنكر عليه صفة القانون ، واعتبر مجرد قواعد أخلاقية لا يترتب على مخالفتها أية مسؤولية قانونية .

وبالرغم من أن فقهاء القانون الدولي في العصر الحديث يتجهون إلى القول بأن القانون الدولي كغيره من القوانين يتصف بصفة الالتزام ، وبخاصة فيما يتعلق بالالتزامات الواردة في المعاهدات ، وتلك الالتزامات لا يمكن إنكار صفة الالتزام فيها ، فهي — على وجه التأكيد — ليست مجرد قواعد أخلاقية .

وإذا كان المؤيد الجزائي ليس واضحاً في قواعد القانون الدولي فإن ذلك لا ينفي حجم الضغوط الأدبية التي يمارسها المجتمع الدولي على كل من يخالف أحكام القوانين الدولية فضلاً عن بعض الإجراءات التي تتخذ أحياناً بحق الدول التي تنتكّر لقواعد القانون لدولي سواء كانت تلك الإجراءات سياسية أو اقتصادية أو عسكرية .

إن هذا الوضع المتميز لقواعد القانون الدولي تفرض على المنظمات الدولية أن تراعي في تفسير المبادئ والتوصيات الصادرة عن الهيئات الدولية الخصائص الذاتية للشعوب لأن ذلك يسهم في توفير الاحترام للمقررات الدولية ، ويجعلها بمنأى عن العبث والتجاهل .

وفي مجال تطبيق ذلك على مبدأ تقرير المصير فإن من أهم واجبات المنظمات الدولية أن تراعي عدم المساس بالمصالح الحيوية للشعوب ، وبخاصة فيما يتعلق بوحدتها الترابية ، وفي الوقت الذي تتجاهل فيه المنظمات الدولية الخصائص الذاتية للشعوب ، وتاريخها الحضاري ، والارتباطات التاريخية بين الأمم ، سواء في إطار الأمة الواحدة ، أو في إطار الأمم المتجاورة التي تنتمي إلى تاريخ مشترك ، فإنها لاتسهم « على وجه التأكيد » في دعم السلم العالمي ولا في إنشاء علاقات المودة بين الشعوب ، وإنما تسهم في توليد صراع جديد قد يجهض كل جهود المنظمات الدولية في سبيل السلام والأمن .

ولا أعتقد أن أسلوب القرارات والتوصيات يسهم بطريقة ايجابية في تحقيق أهداف المنظمة الدولية ، ما لم تكن تلك القرارات والتوصيات مستوعبة لكل الحقائق التاريخية والواقع الجغرافي ، وخلفيات الصراعات الدولية ، لأن استيعاب تلك الحقائق يجعل القرارات الدولية أكثر التصاقاً بالواقع ، وأكثر تعبيراً عن مقاصد المنظمة الدولية .

ومن الأمثلة الحية التي تؤكد أهمية مراعاة الخصائص الذاتية للشعوب أن المنظمة الدولية لا يمكن لها أن تستوعب بدقّة مطامح أمّتنا العربية وتطلعاتها المستقبلية ، ومكانة مقدساتها الدينية ، والروابط العاطفية التي تشدّ الأقطار العربية إلى بعضها ، ودور الاسلام في بنية وتفكير هذه الأمة ، وأثره في سلوكها وفي مواقفها .

وإن المواطن العربي يقف أحياناً بذهول أمام بعض المواقف لبعض الهيئات الدولية لأنه يدرك حجم الفجوة التي تفصل القرار عن الواقع ، وتؤكد له أن كثيراً من القرارات والمواقف تتجاهل الخصائص الذاتية للشعوب ، وتتنكر للحقوق المشروعة للأمم .

موقف الأمة العربية من مبدأ تقرير المصير

تعتبر الأمة العربية من أكثر الأمم اعتزازاً بذاتها ، عقيدة ولغة وتاريخاً ، ومن أشدّ الأمم ارتباطاً بأرضها ، ولذلك فإن حركات التحرير التي نشأت فيها بعد استعمارها كانت قوية الشكيدة ، كبيرة التضحية ، عظيمة العزم على مواصلة الكفاح والقتال والتضحية - حتى يتحقق النصر .

ومن الملاحظات الملفتة للنظر أن حركات التحرير قد انطلقت من المساجد ، وقادها رجال عرفوا باعتزازهم بالاسلام ، وبغيرتهم على عقيدتهم ، مما يؤكد أثر الاسلام في بناء شخصية هذه الأمة ، وفي حماية وجودها ، وفي بعث إرادة التضحية بين أفرادها .

وبفضل العقيدة الاسلامية فإن العربي يعتبر نفسه أخصاً للعربي ، لا يحاربه ولا يعتدي عليه ، ولا يعتبره أجنبياً في أرضه ، ومن هذا المنطلق فإن فكرة الوحدة العربية هي حلم الأجيال المتعاقبة ، وهي الأمل المرتجى لكل الشعوب العربية . وإن ما نراه اليوم من خلافات ونزاعات ، بين أبناء الأمة الواحدة لا يعكس حقيقة المشاعر الدفينة في الأعماق ففي لحظة اتحدي تنبعث كل طاقات هذه الأمة لتواجه العدو المشترك ، الذي يسعى جاهداً لتفكيك أوصال هذه الأمة بالفتنة المتجددة .

إن الأمة العربية وقت مجتمعة تناصر حركات مبدأ تقرير المصير في كل قطر عربي من الخليج إلى المحيط ، لتصفية الاستعمار ، وإن الأدب العربي في نثره وسعره كان خير معبر عن وحدة القضية ، سواء في معارك التحرير لتصفية الاستعمار ، أو للدفاع عن القضية المقدسة فلسطين .

ولا يمكن لشعبنا العربي أن يفهم من مبدأ تقرير المصير سوى المعنى الوحيد الذي عناه المجتمع الدولي ، وهو تصفية الاستعمار ، بمعناه الواضح الذي لا يحتاج إلى تعريف أو توضيح .

ولا يمكن لي كفرد انتمي لهذه الأمة عقيدة ولغة وتاريخاً واعتزازاً أن انظر إلى مبدأ تقرير المصير في إطار الأمة العربية ، بل إن المواطن العربي يقف بغير تردد مصفقاً

ومهللاً لكل بادرة تسقط الحدود المصطنعة ، وتهدم جدران التفرقة ، لأننا نؤمن أن هذا هو الوضع الطبيعي لهذه الأمة ، وما عداه فهو خطأ وانحراف عن الطريق الأفضل الذي لا خيار لنا نرتضيه سواه .

إن العالم المعاصر يسمع بين الحين والآخر قيام اتحادات بين الأقطار العربية . وأودّ أن أؤكد أن هذه الظاهرة جديدة بالملاحظة والاهتمام ، لأنها تؤكد أن حلم الوحدة هو الهاجس المتجدد لهذه الأمة ، ينمو في كل يوم ، وتعلو شجرته في كل حين ، ولئن فشلت تجارب سابقة فإن الوحدة لم تفشل أبداً ، وستظل في ضمير هذه الأمة أملاً مرتجى .

من هذا المنطلق ، فإن العربي سواء في المشرق العربي أو في المغرب العربي لا يمكن أن يسهم تحت تأثير مبدأ تقرير المصير في مزيد من تفكيك أجزاء هذه الأمة ، وإننا نرفض رفضاً أكيداً وقاطعاً مبدأ تقرير المصير في كل قطر عربي إذا كان ذلك المبدأ سيزيد من حدة التمزق والتفكيك الذي أراده أعداء هذه الأمة .

إن كلمة الانفصال في أدبيات لغة التخاطب اليومي للمجتمعات العربية تعني الخيانة والتفريط في الأمانة ، والاستسلام لمخططات أعداء هذه الأمة ، وإن المواطن العربي في أي قطر من الأقطار العربية لا يمكن أن يقبل بتفكيك الأقطار العربية ، ولا يمكن أن يشجع قيام كيانات هزيلة ، مهما كانت مبررات ذلك ، حتى ولو توفرت لمطامح الانفصاليين مقومات ذاتية ، لغوية أو دينية أو طائفية أو قومية ، وبناء على هذا التصور فإننا لا ننظر بارتياح إلى حركات التمرد والانفصال سواء في العراق أو السودان أو في الصحراء المغربية .

وإن العلاقة التي تربط الأقطار العربية ببعضها أقوى بكثير مما يعتقد المتبعون لمظاهر الخلاف في المواقف السياسية ، وهو خلاف ليس في المبادئ ، وليس في المسلّمات وإنما هو في كيفية وأسلوب العمل .

ولا يمكننا إنكار طبيعة العلاقة النفسية والذهنية التي تربط الشعوب الأوروبية ، بالرغم من تباين قومياتها واختلاف لغاتها ، وتناقض مصالحها ، وإن الشعوب

الأوروبية عندما تعالج قضية من القضايا الدولية التي تهم الدول الأوروبية فإنما ترعى الخصائص الذاتية والتاريخية لطبيعة تلك المشكلات .

وإن العالم العربي اليرم يعيش ظروفًا مشابهة لما كانت تعيشه المجتمعات الأوروبية في القرن التاسع عشر من حيث السعي أولاً وقبل كل شيء لتحرير الأجزاء المستعمرة ، ثم لاعادة صياغة طبيعة العلاقة بين الشعوب العربية على أساس من التكامل ، كخطوة ضرورية لتوحيد هذه الأمة التي تتوفر فيها كل مقومات الأمة المتكاملة ، وكل خصائص التميز عن الأمم الأخرى .

إن من حق المفكرين الأوروبيين أن يتجاوزوا في كتاباتهم فكرة القوميات ، وأن يجعلوها من مخلفات القرن الماضي ، وأن يطرحوا نظريات جديدة للتعاون الدولي ، ولكنهم لا يستطيعون أن يتجاهلوا أن المجتمعات الأوروبية قد أقامت كيانها السياسي على أساس قومي وتاريخي ولغوي ، أما الأمة العربية فإنها اليوم تحاول أن ترسم خريطة السياسية على نفس الأسس القومية والتاريخية واللغوية ، وما نجده اليوم من تطلعات مشروعة للوحدة أو الاتحاد سواء في المغرب العربي أو الخليج والجزيرة العربية يؤكد أصالة هذا الاتجاه في الضمير العربي وعمقه لأنه يمثل الحل الأمثل للتغلب على واقع الجزئة التي خلفها الاستعمار . وفي الوقت الذي تنتهي أمتنا العربية من وضع اللمسات النهائية على خريطة السياسية بما ينسجم مع تطلعات هذه الأمة ، ويحقق مزيداً من التلاحم النفسي بين أبنائها فإن من المؤكد أن أمتنا سوف تتجاوز الإصرار على تكرار كلمة التطلعات القومية في وحدة الشعوب العربية ، لأن القومية ستكون عندئذ حقيقة واقعة مجسدة على الخريطة السياسية لوطننا العربي .

ويجدر بنا أن نفرق بين الرابطة التي تربط بين الأقطار الأفريقية والرابطة التي تربط بين الأقطار العربية ، فما يربط الأمم الأفريقية لا يرق إلى مستوى الرابطة القومية ، وذلك لأن الأقطار الأفريقية تجمعها رابطة إقليمية ، وكذلك الأمر بالنسبة لكل المنظمات الإقليمية في آسيا وأمريكا اللاتينية ، وفكرة الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط ، ولكن تلك الروابط لا يمكن أن ترقى إلى مستوى العلاقات

والوشائج التي تربط بين الأقطار العربية ، إذ من المؤكد أن الرابطة الاقليمية تستشعر باستمرار الرغبة في البحث عن قنوات جديدة تربط بين الأمم والشعوب ، سواء تمثل ذلك في فلسفات عرقية أو مواقف تاريخية أو خصائص إقليمية ، وفي جميع الظروف فإن هذه المحاولات سرعان ما تتحطم على أسوار الواقع العلمي الذي يؤكد أن الروابط بين الأمم لا يمكن لها أن تكون حقيقة بين عشية وضحاها ، ولا يمكن أن تبنى على أعمدة تفتقد الجذور العميقة في نفسية الشعوب .

ومن خلال هذه المسلمات الفكرية نصل إلى الحقيقة التي تؤكد أن مبدأ تقرير المصير كما أقرته المنظمة الدولية يحتاج إلى تفسير واضح يحدد الغاية منه ، وينسجم مع تطلعات الشعوب في وحدة ترابها ، لأن مراعاة ذلك هو السبيل الوحيد لانماء التعاون الدولي وتحقيق السلام العالمي .

ومن هذا المنطلق فإن مبدأ تقرير المصير لا يمكن أن يفهم في واقعنا العربي إلا في ظل العلاقة غير الشرعية بين أجزاء من الوطن العربي ودولة أجنبية ، وفي حالة انتهاء تلك العلاقة غير الشرعية ، فإن مهمة المنظمات الدولية تتوقف لانتهاء مهمتها ، وتصبح القضية في هذه الحالة ذات طبيعة قومية ، تدخل في اختصاص الأسرة العربية ، التي تملك من مقومات الادراك السليم لطبيعة المشكلة ما لا يملكه العالم مجتمعاً ، وذلك لأن الخصائص الذاتية للشعوب لا يمكن استيعابها بسهولة ويُسر ، ولا يمكن شرح طبيعتها لأنها ذات طبيعة ذاتية ، يحس الفرد بأثرها ، ولكنه لا يملك القدرة على التعبير الأمين الدقيق عن حجمها وأثرها في نفسه وكيانه .

كيفية تطبيق مبدأ تقرير المصير في إطار المفهوم الاسلامي

من العسير على غير المسلم أن يدرك بدقة حجم الأثر الديني في تكوين وصياغة الشخصية الاسلامية ، فالعلاقة بين المسلم ودينه ليست مجرد علاقة دينية شبيهة بالعلاقة التي تربط المسيحي بالكنيسة ، وإنما هي علاقة اندماجية مؤثرة في فكره وعقيدته وسلوكه وتصوراته الدينية ومواقفه الفكرية ، وإننا لا نجد الاسلام في المسجد فحسب ، وإنما نجده يرافق المسلم في حياته اليومية ، في البيت والمدرسة والمصنع والشارع ، وهو الذي يحكم تصرفاته اليومية ومواقفه الفكرية والسياسية .

ومن المؤسف أن المجتمعات الغربية لم تستطع أن تستوعب هذه الحقيقة ، ولذلك فقد اصطدمت اصطداماً مباشراً بمطامح الشعوب الاسلامية ، وحدثت فجوة عميقة بين المجتمعات الاسلامية والمجتمعات الغربية بسبب عدم قدرة الغرب على استيعاب الواقع الحقيقي للمجتمع الاسلامي ، لا كما يصوره الجيل الذي تربى في أحضان الغرب وفقد صلته الوجدانية بأحاسيس شعبه ، وإنما كما يفكر فيه الفرد المسلم بطريقة عفوية .

وإن من حقوق الأمم والشعوب أن تفسر مبادئ القانون الدولي وقواعده بما ينسجم مع رؤيتها الذاتية ، ويحقق مصالحها الوطنية ، ومن حق المجتمعات الاسلامية أن تكون لها رؤيتها الذاتية لمشاكل العالم المعاصر ، وهذه الرؤية الذاتية ليست مما يصدم الشعور الدولي ، وليست مما يتناقض مع أهداف ومقاصد المنظمات الدولية ، وذلك لأن العالم الاسلامي ليست له مطامح إقليمية أو مصالح اقتصادية أو استراتيجية ، كما هو الشأن بالنسبة للدول الكبرى ، وتمثل تلك الرؤية الذاتية بمواقف تسجم مع الأخلاق الدولية وتعبّر عن الضمير الدولي الذي لا يتناقض كلياً أو جزئياً مع قواعد الحق ومبادئ العدالة .

وفي إطار هذه المقدمة التي لا بد منها نجد أن مبدأ تقرير المصير لا يمكن تصوره في إطار المفهوم الاسلامي ، لأن العلاقة التي تحكم الأقطار الاسلامية لا يمكن النظر إليها في إطار المفهوم الاستعماري الذي يعتمد مبدأ القهر والغلبة ، فالعقيدة الاسلامية تساوي بين المسلم والمسلم في كافة الحقوق والواجبات ، وتلغي التمييز القومي واللغوي والعرقى وتقيم العلاقة بين المسلم وأخيه المسلم على أساس مبدأ عقائدي ، انساني النزعة ، حضاري الهدف ، وهذا المفهوم الاسلامي هو الذي مكّن لدولة الخلافة الاسلامية أن تحكم العالم الاسلامي وتوحد أقطاره .

وإن الاسلام لا ينظر بارتياح إلى بروز الأفكار القومية كاتجاهات فكرية تسعى إلى إيجاد وحدات سياسية على أساس الفكرة القومية ، فالاسلام دعوة عقائدية ، انسانية الهدف ، عالمية الفكرة ، تستوعب طموح الأمم والشعوب ، ولا تتوقف عند حدود الدعوات القومية ، ولهذا فإن فكرة القومية العربية التي برزت قوية خلال النصف الأول من هذا القرن بمباركة وتشجيع من الغرب لتفكيك دولة الخلافة

الاسلامية اصطدمت بمشاعر الشعوب الاسلامية ، لأن المسلم بطبيعته يلغي كل هوية إقليمية له أمام انتائه الأصيل والعميق الى الاسلام ، ولهذا فان النعرات الاقليمية التي برزت في بداية هذا القرن في مصر وسوريا والعراق على أيدي بعض تلاميذ المدرسة الغربية سرعان ما اندثرت وتناثرت أشلاؤها أمام الضربات المُحكّمة التي وُجّهت إليها من المجتمعات الاسلامية .

وإن الضمير الاسلامي يجد غضاضة أن يستعمل كلمة « الاستعمار » في وصف العلاقة السياسية التي تربط قطراً إسلامياً بآخر ، لأن فكرة الخلافة لا تقوم الا في ظل دولة اسلامية ، وعلى أساس البيعة الاسلامية ، وتلك البيعة لا تكون إلا عن اختيار ورضى ، وهي مظهر من مظاهر السيادة في المفهوم الاسلامي .

ومن حق المسلم أن يعترض على الخليفة ، وأن يناقشه في أخطائه ، وأن يطالبه بالاحتكام الى التشريع الاسلامي ، وأن يقاومه إذا وجد منه انحرافاً أو تقصيراً ، ولكن لا يجوز له أن يتنكر لمبادئ الحكم الاسلامي ، ولقواعده ، لأن ذلك مما يدخل ضمن العقيدة الاسلامية .

والاسلام لا يعترف بمبدأ الأمم الاسلامية المتعددة ، لأنه يعتبرها أمة واحدة وإن تعددت الاقطار ، واختلفت النظم ، ولا يقيم العلاقة بين أي قُطر وآخر على أساس الاستعمار والاذلال ، ولا يبيح ذلك ، لأن الحرب في نظر الاسلام لا يمكن أن تكون مشروعة الا بشروط قاسية ، تستهدف حماية الارواح والأموال والأعراض .

وإن التاريخ الاسلامي مُدوّن ، وهو حافل بالمواقف والاحداث التي تؤكد أن مبدأ تقرير المصير بالمفهوم الذي طرحته المنظمة الدولية لم يكن في يوم من الأيام من القضايا المطروحة في إطار دولة الخلافة الاسلامية .

وقد يعترض معترض على ذلك ، ويورد مثالا واضحا على بروز فكرة تقرير المصير لدى الامة العربية في خلال الثورة العربية الكبرى على دولة الخلافة العثمانية ، والثورات الأخرى التي شملت الأقطار الاسلامية التي كانت جزءاً من دولة الخلافة العثمانية .

وجوابي على ذلك أن دولة الخلافة العثمانية عندما كانت تمثل الخلافة الاسلامية بالمفهوم المنسجم مع الفكر الاسلامي لم يعترض على شرعيتها أي معترض ، وظلت

تمارس دورها القيادي لمدة قرون متتالية ، ولكن عندما انتقلت تلك الدولة من دولة خلافة إلى دولة قومية تمارس سلطة القهر والاذلال ضد الشعوب الاسلامية الأخرى برزت تيارات متعددة تطالب بأن تكون دولة الخلافة منسجمة في أسلوب تعاملها مع رعاياها مع التعاليم الاسلامية ، ولما فشلت تلك المحاولات بسبب انحراف قادة الدولة وجهلهم لطبيعة العلاقة التي تربط الدولة المركزية بالاقطار المنضوية تحت لواء الخلافة سقطت دولة الخلافة ، مخلفة وراءها عالماً اسلامياً ممزق الكلمة ، متخلفاً عن ركب الحضارة ، لقمة سائغة للطامعين الذين قرروا أن يقتسموا هذه التركة ، بعد أن غرروا ووعدوا وعاهدوا ولم يصدقوا ولم يُوفوا .

ان الدولة الاسلامية بمفهومها الصحيح لا يمكن ان تقام على أساس القهر والاذلال ، ولا يمكن أن تطلق عليها صفة الاستعمار ، الا اذا انحرفت عن خط الاسلام في تعاملها مع الأقطار التابعة لها ، وفي هذه الحالة تنتقل من دولة الخلافة الاسلامية الى دولة استعمارية .

وتقوم الدولة الاسلامية على أساس « البيعة الاسلامية » والبيعة هي العقد الاختياري الذي يتم بين الخليفة والأمة ، وهو عقد من العقود التي ينطبق عليها ما ينطبق على جميع العقود من أركان وشروط ، وأهم تلك الشروط ان تتوفر في طرفي العقد الأهلية اللازمة لابرام عقد البيعة الشرعية .

ويعرف ابن خلدون البيعة بقوله :

« إعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة ، كأن المبايع يعاهد أميره على أنه يسلم له النظر في أمر نفسه وأمور المسلمين ، لا ينازعه في شيء من ذلك ، ويطيعه فيما يكلفه به من الأمر على المنشط والمكروه » (4) . وقال القلقشندي في كتابه صُبح الأعشى :

« البيعة وهي مصدر بايع فلان الخليفة مبايعة ، ومعناها المعاقدة والمعاهدة ، وهي مشبهة بالبيع الحقيقي ... وقد عظم الله شأن البيعة ، وحذر المسلمين من مخالفتها ونقض العهد الذي أعطاه الانسان بها » (5) .
ووصف الدكتور عبد الرزاق السنهوري « عقد البيعة » بأنه عقد حقيقي مستوف

للشروط من وجهة النظر القانونية ، وهو مبني على الرضا ، والغاية منه أن يكون المصدر الذي يستمد الامام سلطته فيه (6) .

وجرى العرف في تاريخ الخلافة الاسلامية أن تُكتب البيعة ، وأن تذكر الأسباب التي أدت إليها ، وأن يؤكد في كتاب البيعة أن صاحب البيعة قد استوعب شروط الخلافة من علم وشجاعة وكفاية ورأي ، وأن ينبّه إلى أفضلية الشخص الذي وقع عليه الاختيار لمراعاة الخلاف حول مدى جواز تولية المفضل مع وجود من هو أفضل منه ، وأن يشار إلى أن هذه البيعة لم تقترن ببيعة أخرى لخليفة آخر ، لعدم جواز نصب إمامين في وقت واحد (7) .

وقد حدد فقهاء الاسلام واجبات الخليفة وحقوقه ، وهذه الواجبات تجعل الخليفة محدّد الصلاحيات بما يخدم مصالح الأمة ، من حماية للشعور من خطر الاعتداء الخارجي وحفظ الامن الداخلي ، وإقامة دعائم الدين وأركانه ، واختيار المساعدين الأكفاء والأعوان لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة ، والأموال بالأمناء محفوظة (8) .
قال ابن تيمية :

وليس عليه ان يستعمل إلا الأصلح الموجود ، وقد لا يكون في موجوده من هو صالح لتلك الولاية فيختار الأمثل فالأمثل في كل منصب بحسبه ... فإن عدل عن الأحقّ الأصلح إلى غيره لأجل قرابة بينهما أو ولاء عتاقة أو صداقة أو موافقة في بلد أو مذهب أو طريقة أو جنس كالعربية والفارسية والتركية والروسية أو لرشوة يأخذها منه من مال أو منفعة أو غير ذلك من الاسباب ، أو لضغن في قلبه على الأحقّ ، أو عداوة بينهما فقد خان الله ورسوله والمؤمنين (9) .

ونلاحظ مما ذكرناه ان دولة الاسلام وفقاً للمفهوم الاسلامي ليست دولة قومية أو دولة عرقية أو دولة عنصرية ، أو دولة إقليمية ، وإنما هي دولة تحكم أطرافها وحدة العقيدة ووحدة الفكر ووحدة الغايات والأهداف ، وإنها لا تقوم على أساس القهر والاذلال ، وتتناقض كلياً مع الفكرة الاستعمارية ، ولذلك فإننا لا نتصور بروز ما يسمّى بمبدأ تقرير المصير ، لأن الدولة في البداية كما اتضح لنا قد قامت على أساس الإرادة والاختيار والرضا ، ووقع أهل الحلّ والعقد بيعة شرعية هي بمثابة العقد

والعهد ، وبموجبه تولدت واجبات والتزامات متبادلة ، فمن اخلّ بالتزاماته فيما يتجاوز خطره المصلحة العامة ، فعندئذ يعاقب بالعقوبة المناسبة وفقاً لشريعة الاسلام .

فاذا خرجت جماعة من المسلمين على طاعة إمام المسلمين ، مهددة بذلك وحدة الدول الاسلامية ، ناشرة الفوضى في البلاد ، مخالفة رأي جماعة المسلمين ، فعندئذ يطلق عليهم اسم « البغاة » ، وحُكْمُ الاسلام فيهم أنه يجب على إمام المسلمين ، إذا أعلنوا عصيانهم ، وهددوا وحدة الدولة الاسلامية واستقرارها ، أن يدعوهم إلى العودة الى الطاعة ، فإن أبوا الطاعة ، فعندئذ يجوز قتالهم ، ويشترط في هذا القتال أن يكون القصد منه الردع والزجر لاعادتهم إلى الطاعة ، ولا يجوز أن يكون القصد هو القتال لمجرد الاذلال ، فإن هربوا فلا يجوز للحاق بهم لاعطائهم فرصة العودة الى الطاعة .

وقد اشترط فقهاء الاسلام لقتال البغاة الشروط التالية :

- 1 — أن يكون القصد من القتال الردع والتأديب لا القتل والافناء .
- 2 — أن يقاتلهم الامام وهم مُقبلون ، وأن يكف عنهم وهم مُدبرون .
- 3 — ألا يُجهز على الجرحى منهم .
- 4 — ألا يقتل الأسرى منهم .
- 5 — ألا يغنم أموالهم ولا يسبي ذرارهم .
- 6 — الا يستعين الامام بالمشركين المعاهدين والذميين على قتال البغاة .
- 7 — ألا يهادنهم حتى يعودوا الى الطاعة .
- 8 — ألا يحرق أشجارهم ومساكنهم ، لأن بلادهم هي دار إسلام ، وهي تمنع أهلها ومالها وأشجارها وكنوزها بسبب الاسلام⁽¹⁰⁾ .

قال الامام الماوردي :

وإذا بَغَتْ طائفة من المسلمين وخالفوا رأي الجماعة ، وانفردوا بمذهب ابتدعوه ، فإن لم يخرجوا به عن المظاهرة بطاعة الامام ، ولا تحيَّزوا بدار اعتزلوا فيها ، وكانوا

أفراداً متفرقين تنالهم القدرة وتمتد اليهم اليد ، تركوا ولم يُحاربوا ، وأُجريت عليهم أحكام العدل فيما يجب لهم وعليهم من الحقوق والحدود .

فإن تظاهروا باعتقادهم وهم على اختلاطهم بأهل العدل ، أوضح لهم الامام فساد ما اعتقدوا وبطلان ما ابتدعوا ، ليرجعوا عنه إلى اعتقاد الحق وموافقة الجماعة ، وجاز للامام ان يُعزّر منهم مَنْ تظاهر بالفساد أدباً وزجراً ولم يتجاوز الى قتل أو حدّ .

وإن امتنعت هذه الطائفة الباغية من طاعة الامام ، ومنعوا ما عليهم من الحقوق وتفرّدوا باجتباء الأموال وتنفيذ الأحكام ، فإن فعلوا ذلك ولم ينصبوا لأنفسهم إماماً ولا قدّموا عليهم زعيماً كان ما اجتبهوه من الأموال غصباً لا تبرأ منه ذمّة ، وما نفذوه من الأحكام مردوداً لا يثبت به حق ، وإن فعلوا ذلك وقد نصبوا لأنفسهم اماماً اجتبهوا بقوله الاموال ونفذوا بأمره الاحكام ، لم يتعرض لاحكامهم بالردّ ، ولا لما اجتبهوه بالمطالبة ، وحُوربوا في الحالين على السواء ، لينزعوا عن المباينة ، ويفيئوا إلى الطاعة (11) .

ونلاحظ أن فقهاء الاسلام لم يوردوا الحديث عن مبدأ تقرير المصير ، لأنّ المشكل لا يمكن تصوّره في ظلّ التصور الاسلامي ، وذلك لأنّ المسلم في ظلّ دولة الاسلام يُعتبر مواطناً أصيلاً للدولة ، يملك جميع الحقوق التي يملكها أي مسلم آخر ، لا فرق بين عربي وعجمي الا بالتقوى ، ففي ظلّ الاسلام تتساوى الشعوب الاسلامية كما تتساوى الأقاليم والأقطار المنضوية تحت لواء الدولة الاسلامية .

أما غير المسلم الذي يعيش في ظلّ دولة الاسلام فإنه يملك كل الحقوق الانسانية التي تكفل له كامل حرياته الدينية والفكرية والاقتصادية ، ما لم يتعرض بالاساءة والتخريب إلى الدولة التي يعيش في كنفها ، ويمكنه أن يشارك في المسؤوليات الادارية التي تمكّنه من الاسهام في بناء الدولة ، إلا أنه لا تسند إليه المسؤوليات القيادية العليا ، لأنّ دولة الاسلام لا يمكن أن يشيّد بناءها إلا من آمن بدعوة الاسلام ، وكيف يمكن لمن لم يؤمن بالاسلام أن يؤتمن على تنفيذ تعاليمه ... ومن الاسباب الاساسية التي تجعل فكرة تقرير المصير ليست واردة في إطار دولة

الاسلام ، أن المسلم لا يمكن تصور تطلعه الى الانفصال عن دولة الخلافة ، لأن الاسلام لا يقرّ ذلك ، ولأن تعدد الدول الاسلامية يجعلها ضعيفة في مواجهة الاخطار المحدقة بها ، ولهذا فاننا نجد ان سقوط دولة الخلافة الاسلامية قد أدّى مباشرة الى قيام كيانات سياسية منفصلة ومستقلة ، خضع معظمها للمد الاستعماري البغيض الذي سيطر على معظم الشعوب الاسلامية ..

مدى إمكان تطبيق مبدأ تقرير المصير في الصحراء المغربية

تتميز الدولة المغربية بخصائص ذاتية ، وبفضل تلك الخصائص استطاعت خلال تاريخها الطويل أن تحافظ على كيائها وأصالة شعبها ، وعمق تمسّكه بالاسلام ، كما حافظت على تقاليدها التاريخية المستمدة من القيم الاسلامية .

وقد اسهمت هذه الدولة بجزء غير يسير في بناء الحضارة الاسلامية ، ودافعت عن الاسلام في أقسى المعارك الحربية ، نظرا لموقعها الاستراتيجي ، الذي يطلّ على القارة الأوروبية من جهة ، ويمتد جنوباً في أعماق القارة الافريقية ، وتملك هذه الدولة أكثر الشواطئ البحرية أهمية ، سواء ما أطل منها على المحيط الأطلسي أو ما امتدّ على البحر الأبيض المتوسط .

وفضلا عن موقعها الجغرافي والاستراتيجي في قلب القارة الافريقية ، فقد اسهمت بمجهود كبير في نشر الحضارة الاسلامية في القارة الافريقية ، وكانت قبلة الباحثين عن العلم والثقافة والمعرفة ، ولا زالت الخزانات المغربية حافلة بكنوز من المخطوطات النادرة التي تمثل السجلّ الحي للحضارة الاسلامية .

والمغرب من الدول القليلة التي لا نجد صعوبة في معرفة معالم تاريخها السياسي ، واستمرارية ذلك التاريخ ، ابتداء من عهد المولى إدريس الأول مؤسس الدولة الاسلامية الأولى في المغرب وانتهاء بالعصر الحديث .

واستطاعت الدولة المغربية أن تحافظ على ذلك الكيان المتميز بخصائصه الذاتية ، والمعبر عن اعتزاز المغرب بدوره الاسلامي ، وبدفاعه عن الحضارة الاسلامية .

وكان هناك صراع حضاري استمر عدة قرون ، ولا زال حتى اليوم ، وسوف يستمر

إلى الأبد ، بين الحضارة الاسلامية المعترزة بخصائصها الذاتية ، والحضارة الأوروبية التي لا تنظر بارتياح إلى نهضة العالم الاسلامي وتقدمه ، لأسباب تاريخية عميقة الجذور ، ومن الصعّب استئصال المشاعر العميقة في الوجدان .

وكانت الدولة المغربية التي دافعت عن الحضارة الاسلامية في الأندلس من أكثر البلاد الاسلامية عرضة لذلك التحدي الحضاري ، لموقعها الجغرافي ، أولاً ، ولدورها القيادي في افريقيا المسلمة ثانياً .

ففي عهد المرابطين والموحدين شهدت منطقة المغرب المسلم معارك متلاحقة ، ابتدأت بتكوين دولة اسلامية فنية متسعة الارحاء ، أعادت أجماد الاسلام التاريخية ، ثم انتهت بسقوط الأندلس ، ومطاردة الاسلام فيه ، في حملة صليبية شرسة ، تمثل أقصى مظاهر القسوة الحاقدة ، لاستئصال حضارة ، ولتدمير كيائها ، ولانهااء وجودها .

وكان المغرب — بوابة العالم العربي والاسلامي والافريقي — الحصن الأول والخط الدفاعي الذي اذا انهارت مقاومته ، تساقطت الحصون الأخرى متتابعة متلاحقة في حركة انهيار لا حدود لها .

ومن هنا ، كان لايد من تفتيت المنطقة ، وتوليد كيانات متعددة داخل الكيان الكبير ، وابتدأت عملية التقسيم والتوزيع ، في معاهدات متلاحقة ، ومواجهات مسلحة ، انتهت بتقسيم المنطقة إلى مناطق نفوذ فرنسي وإسباني ومناطق دولية ومناطق عازلة ، تلك هي المؤامرة الدولية على الوحدة التاريخية للمغرب العربي المسلم .

صراع الحضارات يتجدد ، المغرب المسلم القوي الموحد أنهك اسبانيا الضعيفة المفككة في القرون الوسطى ، واسبانيا القوية الموحدة انهكت المغرب الضعيف في القرن التاسع عشر ، ذلك هو الدرس الذي يجب ألا تنساه الأمم في مسيرتها التاريخية .

ولا يمكن للعالم الحديث أن يسمح بأن تستيقظ من جديد امبراطورية المرابطين والموحدين ، على أبواب اوربا ، لكي تعيد كتابة التاريخ من جديد ، متطلعة لمجد

عريق اندثرت آثاره ، وأصبح اطلالا وذكريات تستدرّ دموع الاطفال والكهول ،
وتوقظ في الرجال مشاعر الحسرة والآلام .

والصحراء المغربية جزء من المغرب ، اقتُطع منه في فترة زمنية كان المغرب فيه عرضة
لهجمة استعمارية لنقسيم أراضيه بين نفوذ الدولة الطامعة ، وهذا الجزء لا يختلف
عن أي جزء آخر مقتطع منه ، استرد المغرب بعضه ، ولا زال يطالب بالبعض
الآخر ، طنجة وإفني وسبتة ومليلية والصحراء ، أجزاء من التراب المغربي ، لا
يختلف أي جزء منها عن الجزء الآخر ، كأجزاء الجسد الواحد ، لا تتحدد قيمته
بالنسبة للجسد بحسب موقعه بُعداً او قرباً من الرأس أو حسب دوره في حركة
الجسم ، غير أن الجسم لا يحسّ بالتوازن النفسي ما لم يستشعر بأن أجزائه وأطرافه
متصلة به ، مكتملة ، تؤدي دورها في حركة الجسم وفي نموه .

الحق التاريخي للمغرب في الصحراء

ليس من العدل أن تتجاهل القرارات والتوصيات الدولية الحقوق التاريخية
للشعوب ، وليس من الحق أن يخضع مبدأ تقرير المصير إلى تفسيرات متناقضة ،
تمليها المواقف الدولية ، وتتحكم فيها المواقف الاستراتيجية للدول .

إن الذين يعتبرون أن مبدأ تقرير المصير يلتقي مع الاتجاهات التقدمية في العالم ،
ويعبر عن رغبة الشعوب في الحرية والاستقلال ، يجهلون ويتجاهلون أن المصالح
الاستراتيجية للدول الكبرى تلتقي مع إيجاد كيانات إقليمية سياسية ، تتعامل
معهما بكيفية تحكّمية ، وتواجه بها مواقف الشعوب والأمم المستقرة الآمنة .

ولو اننا رجعنا إلى كل حركات التمرد والانفصال في العالم الحديث ، وإلى كل
الثورات التحررية والتقدمية لوجدنا في كثير منها أصابع المصالح الاستراتيجية للدول
صاحبة النفوذ ، تحرك دفة الصراع ، وفق خطة محكمة ، لكي تفتت الأمم
والشعوب ، ولكي تقلل من فاعليتها الإيجابية في منطقتها الإقليمية ، لكي تناح
لتلك الدول أن تبسط سلطانها على العالم الحديث ، تحت شعار خطير هو سياسة
الهيمنة ، وهو البديل التقدمي لسياسة الاستعمار .

وان الذين يعتقدون أن مبدأ تقرير المصير يتعارض مع مغربية الصحراء يتجاهلون أن مبدأ تقرير المصير وضعته الأمم المتحدة لتصفية الاستعمار ، وهو فيما يتعلق بالصحراء لا يتجاوز العلاقة بين سكان الصحراء الذين هم جزء من الشعب المغربي ، واسبانيا التي كانت تستعمر هذه المنطقة ، وعندما ينزل العلم الاسباني عن سارية مغربية ، يرتفع العلم المغربي من جديد ، ليس بقرار أممي ، وإنما بحكم الشرعية التاريخية .

وإنني أشعر بالتناقض الكبير في مواقف كثير من الكتاب ممن ينتمون إلى اليسار الأوروبي عندما يعرفون قضية الصحراء المغربية في إطار التفسير الخاطئ للمواقف المغربية ، فأحياناً يدخلونها في إطار الصراع الطبقي ، وأحياناً يرون فيها مظهراً من مظاهر البحث عن المجد الغابر ، وأحياناً أخرى يكتشفون أنها موقف شخصي لملك طموح ، وهذه التفسيرات توضح لنا طبيعة المؤامرة الدولية على المنطقة ، وتطوير تطلعاتها المشروع لحق تاريخي ثابت .

متى كانت الشعوب تخجل من تطلعاتها القومية المشروعة ، ومتى كان الملوك يعاب عليهم أن يتعاطفوا مع مطامح شعوبهم دفاعاً عن وحدة أرضهم ، ولماذا تجد أوروبا في أبطال وحدتها القومية من أمثال بسمارك وغاريبالدي أبطالاً تاريخيين ، لأنهم حققوا لشعوبهم وحدتها الترابية ، ووحدوا كلا من إيطاليا والمانيا ، وكانت مطامحهم في ذلك مشروعة ، ولا نعترف بمثل ذلك للملوك المغرب ، وهم مؤتمنون بحكمبيعة شعبيهم لهم على أن يكونوا باستمرار في طليعة الحركات الوطنية ، لتوحيد التراب المغربي .

ولا أودّ أن أورد امثلة حيّة من واقعنا المعاصر ، تؤكد أن معايير الشرعية الدولية ليست خاضعة لمعيار من الحق والعدالة ، وإنما تخضع لمعايير متغيرة ، تحددها المواقف الاستراتيجية للدول الكبرى ، وفي الوقت الذي تخضع فيه التوصيات الدولية لمعايير ثابتة ترعى حقوق الأمم والشعوب ومطامحها في الوحدة الترابية ، فإن من المؤكد أن العالم سينعم بالاستقرار ، وسيكون لكل دولة الحق في ان تحتفل بميلاد أبطالها التاريخيين الذين يحققون لشعوبهم وحدتها التاريخية .

إثبات روابط البيعة في قرار المحكمة الدولية

انطلاقاً من موقف المغرب المبدي في تحرير كامل الأراضي المغربية التي اقتطعت منه في مراحل زمنية متتالية ، وإعادة الوحدة الترابية لجميع أقاليم المغرب ، بدأت الجهود المغربية في سبيل استرجاع المناطق الجنوبية من المملكة المغربية ، وهي ايفني والساقية الحمراء ووادي الذهب .

ونلاحظ ان جميع قرارات الامم المتحدة الخاصة بهذه الأقاليم ، والتي تدعو إلى مبدأ تقرير المصير كانت تخاطب اسبانيا باعتبارها الدولة المكلّفة بتصفية الاستعمار ، وتطالبها صراحة بوضع حد لسيطرتها الاستعمارية في منطقتي ايفني و « الصحراء المغربية » ، كما تدعوها إلى ضرورة البدء بالمفاوضات المتعلقة بقضايا السيادة في هاتين المنطقتين (12) .

وهذا النص يؤكد ضمناً أن هناك حقوقاً تاريخية لا يمكن تجاهلها ، تربط بين المغرب والصحراء ، وإن الإشارة إلى أهمية التشاور مع المغرب بشأن المنطقتين يدلّ دلالة واضحة على وجود علاقة تاريخية تتجاوز حدود علاقات الجوار ، ونظراً إلى أن الأمر يتعلق بتصفية الاستعمار فإن من الثابت ان تلك الإشارة توضح ان المغرب معنيٌّ بالموضوع بطريقة مباشرة .

وقد جاء في البند الخامس من القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة بتاريخ 14.12.1960 الذي دعا إلى القضاء على كافة أشكال الاستعمار أن كل محاولة تستهدف تخطيطاً جزئياً أو كلياً للوحدة الوطنية أو السيادة الوطنية للبلد المستعمر — بفتح الميم — متعارضة مع أهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة .

ومن الطبيعي أن المغرب الذي كان يتابع ملف الصحراء التي يراها جزءاً من ترابه الوطني ، لتصفية الاستعمار الاسباني فيها ، وإلحاقها بالوطن الأب أسوة ببقية المناطق المحررة مثل ايفني وطنجة ، لا يشعر بالارتياح للمحاولات التي بدأت تظهر في الأفق لتجاهل حقوقه التاريخية ، وتجاهل العلاقات التي كانت قائمة لمدة قرون بين سكان الصحراء والدولة المغربية ، وهي علاقات لا يمكن اعتبارها مجرد علاقات مودّة وحسن جوار ، وإنما هي علاقة بيعة ، والبيعة في المفهوم السياسي

السائد في المنطقة ، وبخاصة في الدولة المغربية ، تعبر عن معنى السيادة بالمفهوم الدستوري الحديث .

ومن هذا المنطلق فقد احيلت القضية إلى محكمة العدل الدولية ، وكان المغرب يريد أن يخاطب شعوب العالم المتحضّر بأسلوب منطقي مقنع يعتمد على فكرة الحق وسيطرة القانون ، وذلك لأن المغرب لا يمكنه أن يتنازل عن جزء من ترابه ، وهذا حق لا يملكه جيل واحد ، وإنما تملكه الأجيال المتعاقبة ، ومِلِك المغرب ، وهو المؤتمن على وطنه وحقوقه التاريخية ، لا يرضى أن يوافق على أي قرار يهدد وحدة وطنه .

وقد اتفق الطرفان المغرب وإسبانيا على إحالة الامر الى محكمة العدل الدولية لبيان رأيها حول الروابط القانونية التي كانت قائمة بين كل من الصحراء والمغرب وموريتانيا ، ووفقاً لقرار الأمم المتحدة بتاريخ 1974.12.13 الذي يطلب من المحكمة إعطاء رأيها بالنسبة للسؤالين التاليين :

— هل كانت الصحراء المغربية — الساقية الحمراء ووادي الذهب — عند استعمارها من قِبَلِ إسبانيا أرضاً بدون سيّد ؟
وفي حالة الاجابة السلبية :

— ما هي الروابط القانونية التي كانت قائمة بين هذا الاقليم وكل من المملكة المغربية والمجموع الموريتاني ؟

ومن الطبيعي أن تكون قرارات محكمة العدل الدولية ليست شافية ، نظراً لأنها مهما حاولت أن تكون في مستوى القضاء الذي لا يرقى إلى حكمه الشك ، فإن من المؤكد أن محكمة العدل الدولية لا يمكنها أن تحكم إلا في القضايا التي تعرض عليها ونأثقتها ، وهي لا تملك القدرة على فهم النبضات الحية التي تخفق في قلوب الشعوب وهي تدافع عن شخصيتها ووحدتها ، وكان من واجب المحكمة أن تبحث عن الوثائق الحقيقية لا من خلال الوثائق المكتوبة الموجودة في ملف القضية ، وإنما في المسلمات التاريخية التي تملكها الشعوب في أعماق قناعتها ، تلك هي الوثائق التي لا تقبل التزوير ، ولا تتآكل الحقائق المدونة فيها ، وتلك المسلمات تنمو في

أعماق الشعوب كنموّ الأجنّة في الأرحام ، لكي تصبح وليداً شرعياً ينتمي إلى الأمة ، وتدافع عنه وتقبل كل تضحية في سبيله .

وان من المؤكد أن قضاة محكمة العدل الدولية لا يمكنهم استيعاب معنى البيعة بالمفهوم السياسي الاسلامي ، ودورها في علاقة الخليفة بالأمة ، ونتائج الاخلال بها ، والواجبات المتبادلة بين الخليفة والأمة نتيجة عقد البيعة .

وإن العربي بطبيعته شديد الاعتزاز بذاته ، وشديد الاحساس بكرامته ، والنظام القبلي من أكثر النظم شعوراً بكرامة القبيلة ، وكرامة أفرادها ، ويأنف أن يستعمل كلمة السيادة المعبرة عن نوع من أنواع الترفع ، لأن كلمة السيادة مأخوذة من السيّد والسادة ، وهي تقابل معنى العبد والعبيد والعبودية ، ولا يمكن للعقلية القبلية أن تقبل باستعمال كلمة « السيادة » لوصف العلاقة التي تربط القبيلة بالدولة .

بخلاف كلمة « بيعة » فإنها تعبر عن معنى الارتباط الارادي الذي لا إكراه فيه ولا إجبار ، وهي كلمة مستعملة في القرآن الكريم ، والمسلم لا يأبى أن يستعمل المفردات اللغوية القرآنية مهما كانت دلالتها اللغوية ، لأنها جزء من تاريخه وجزء من معتقداته ومقدساته ، بل لا يرتضى أي بديل عنها ، نظراً لأن دلالة هذه المفردات واضحة في ذهنه .

وقد أجابت المحكمة لدولية عن السؤال الثاني :

الروابط القانونية بين لاقليم وكل من المغرب وموريتانيا بما يلي :

إن الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى المحكمة تبرهن عن وجود روابط حقوقية وولاء بيعة بين ملك المغرب وبعض قبائل الصحراء لحظة الاستعمار الاسباني .

وهذا الاعتراف الذي وافق عليه أربعة عشر عضواً في المحكمة وخالفه عُضوان ، دليل قاطع وليس مجرد قرينة ، على وجود علاقة قانونية نستطيع أن نترجمها إلى مصطلحات الفكر السياسي والدستوري المعاصر بعلاقات السيادة .

أسباب غموض وتناقض رأي المحكمة الدولية

ولا أود أن أدخل في التفاصيل المتعلقة بقرار محكمة العدل الدولية ، لأنني أعتقد أن هناك من المصطلحات والاعراف والتقاليد التي كانت قائمة في ظل المجتمعات القبلية ، ما لا يمكن فهمه أو استيعابه بالنسبة للجيل المعاصر ، فضلاً عن قدرة قضاة محكمة العدل الدولية على فهم أبعاده ودلالاته ، فرجل القانون يعتبر من أكثر الناس موضوعية ، وهو يختلف عن الأديب والشاعر أو المفكر ، وهو في موضوعيته التي تعتبر من الخصال الضرورية في شخصية القاضي يتجاوز في كثير من الأحيان الاحساس بالمشاعر الذاتية والدوافع الوجدانية .

والنظام القبلي من أكثر النظم السياسية تعقيداً ، لأنه لا يعتمد على دستور مكتوب أو قانون مدون ، وزعماء القبيلة لا يشترط فيهم أن يكونوا من أكثر أفراد القبيلة ثقافة وعلماً ، وقضاة لا يشترط فيهم أن يكونوا من متخرجي الكليات الحقوقية ، ومع هذا فإن النظام القبلي بتنظيماته القبلية ، ونظامه القضائي يعتبر من أكثر النظم دقة وكفاءة ، وذلك لأن رئيس القبيلة يشترط فيه أن يكون من أكثر أفراد القبيلة وعياً وحكمة وفطنة وذكاء ، وبفضل تلك المواهب الفطرية يكتسب ثقة ومحبة أفراد قبيلته ، ويطيعون أوامره بدقة وينفذون تعاليمه دون نقاش ، وقلما نجد من يتمرّد على طاعته ، أو يتحدّاه في سلطته .

ويُشترط في قاضي القبيلة ما يشترط في شيخها من الذكاء والحكمة والفطنة . وغالبا ما تكون أحكامه قريبة من الصواب ، لأنها لا تستهدف الحكم بمقتضى العدل المطلق ، وإنما تستهدف نزع فتيل الخلاف وإعادة الوئام بين المتنازعين بما يرضي الجميع ، ويساعد على احلال السلام والأمن في ربوع القبيلة ، وهو في هذا لا ينظر في الملف المدعوم بالوثائق وإنما ينظر في الوثائق في إطار الظروف المحيطة بالقضية ، مراعيّاً في ذلك شخصية المتنازعين وانتماءهما القبلي ، والأسباب الحقيقية المؤدية للنزاع ونتائج الحكم ، ثم يصدر الحكم مراعيّاً كل العوامل الذاتية والخارجية المرتبطة بالموضوع .

وفي إطار فهم قرار محكمة العدل الدولية المتعلق بالسيادة ومفهوم البيعة ، لا أتصور أن أعضاء المحكمة — ومعظمهم لا يعرف شيئاً عن الطبيعة القبلية ، والروابط الاخلاقية والاجتماعية التي تحكم حياتها — قادرون على إدراك معنى البيعة ودلالاتها السياسية .

وقد يظن بعضهم انه سيجد ضمن الوثائق المدونة دستوراً مدوناً يشرح بكيفية قانونية معنى السيادة، وأركانها وشروطها ، لكي يعتمد عليها في قرار الطبيعة القانونية والدستورية لارتباط سكان الصحراء بالدولة المغربية .

وهذا احتمال يؤكد. انتفاء أهلية قضاة المحكمة في فهم أبعاد القضايا التاريخية ، التي لا يمكن دراستها في ظل المفاهيم والمصطلحات الدستورية المعاصرة ، وانما يجب أن تدرس تلك القضايا في اطار فهم واستيعاب قيم العصر وتقاليده وأنظمتها ومصطلحاته .

وان الروابط التي يمكن أن تربط بين أطراف الدولة وأقاليمها ليست على وجه التأكيد مشابهة للروابط التي تربط بين أطراف وأقاليم الدولة المعاصرة ، وذلك لتعذر أسباب الاتصال المباشر ، الوجود أعراف سياسية وأخلاقية قد تتجاوز في حجم أثرها الروابط الادارية التي تربط الدولة المعاصرة بأقاليمها التابعة لها .

وكلمة « السيادة » لا نجدها في كتب الفكر الاسلامي ، ولا يعرفها علماءنا وفقهاء الفكر السياسي الاسلامية ، فلقد تعرض فقهاء الاسلام للفكر السياسي الاسلامي ، وأوضحوا كل جزئية فيه ، مما قد تقصر عنه جهود علماء الفكر السياسي المعاصر ، سواء فيما يتعلق بالدولة ورئاستها أو مفهوم الدولة ، وسلطتها على أفراد شعبها ، أو حقوق الدولة وحقوق المواطن ، كما تحدثوا عن موضوع البيعة ، وتوسعوا في هذا البحث ، وأوضحوا كل ما يتعلق بعقد البيعة من أركان وشروط ، وما يترتب على انعقادها من نتائج . لأن كلمة البيعة والولاء لا تستعمل في غير هذا المعنى ، وحتى اليوم فإن كلمة الولاء والبيعة تستعمل في القاموس السياسي المغربي ، وتؤدي دلالات سياسية واضحة ، وعلاقات محددة وترجم مواقف معينة .

والغريب في الأمر أن المحكمة الدولية التي أقرت بوجود علاقة بيعة وولاء بين ملك المغرب وبعض القبائل الصحراوية ، نفت أن المغرب قد مارس السيادة الاقليمية على الصحراء المغربية .

ووقف طويلا أتأمل هذا التناقض بين الموقعين ، إثبات البيعة والولاء بين ملك

المغرب وبعض القبائل الصحراوية ، ثم نفى ممارسة المغرب للسيادة الاقليمية على الصحراء .

وأعتقد شخصياً أن منبع هذا التناقض هو عدم الالمام الكامل بالدلالة الحقيقية لمعنى البيعة والولاء في الفكر السياسي الاسلامي ، وعدم استيعاب دلالة هذا اللفظ بالنسبة للقبائل المغربية في الصحراء ، التي لا زالت حتى اليوم تستعمل نفس المفردات اللغوية التي كانت سائدة من قبل .

ومن جانب آخر فإن اثبات علاقة البيعة والولاء بين ملك وبعض القبائل يؤكد وجود روابط سيادة بالمفهوم المعاصر ، لأن مبايعة ملك المغرب لا تعني غير معنى السيادة ، وذلك لأن الشيء الذي يحدد معنى البيعة ودلالاتها هو شخصية المتبايعين ، فإن كانت المبايعة لقائد جيش كان المعنى هو المبايعة على القتال ، وإن كانت المبايعة لشيخ طريقة ، كانت المعنى هو الالتزام بالطاعة وفق منهج الطريقة ، وهكذا يختلف معنى البيعة باختلاف شخصية وطبيعة المتبايعين .

وإذا انتفى معنى السيادة في مبايعة بعض القبائل للملك المغرب ، فما هو المعنى البديل الذي يشير إليه معنى المبايعة ؟ ولا يمكن أن ينتفي معنى السيادة عن تلك المبايعة ما لم تُنف عن ملك المغرب صفة الملك ، وعندئذ يجب علينا أن نبحث عن وصف جديد يكون موضوعاً للبيعة ، لأن من أركان البيعة ، كما هو معروف ، أن تكون صادرة عن طرفين يملك كل منهما كامل الاهلية في إبرام عقد المبايعة ، وقد قلنا سابقاً بأن البيعة عقد رضائي كبقية العقود الرضائية التي يجب أن تصدر عن رضا واختيار ، أما الركن الثاني من أركان البيعة فهو « موضوع البيعة » أي الشيء المتبايع عليه ، وذلك كأن يقول المبيع للمبايع : « بايعتك على أن » ويذكر موضوع البيعة ، وإلا كانت البيعة عبثاً ، ولا أظن ان محكمة العدل الدولية قادرة على اثبات العبث في هذا التصرف التي اثبتت الوثائق وقوعه .

أما الحجة التي تعتمد على أن الولاء والبيعة كان قاصراً على بعض القبائل ، دون البعض الآخر ، فإن قرار المحكمة قد أشار إلى أن الوثائق والمعلومات المتوفرة لدى المحكمة تبرهن على وجود روابط حقوقية وولاء بيعة بين ملك المغرب وبعض قبائل الصحراء لحظة الاستعمار الاسباني ، وهذا النص يؤكد بيعة وولاء البعض ممن

توفرت للمحكمة الدولية الوثائق عن بيعتهم ، وهذا لا ينفي وجود بيعة للقبائل الأخرى ، لم تتوفر الأدلة للمحكمة عنها ، نظرا لأن مثل هذه الوقائع التاريخية ، وفي ظل طبيعة الحدث وزمنه ومكانه قد لا تتوفر الأدلة المدونة عليه ، وعدم توفر الدليل لا ينفي الحدث ما لم يثبت الدليل المعاكس ، لأن اثبات بيعة البعض قرينة واضحة على بيعة القبائل الصحراوية كلها ، او القبائل ذات النفوذ أو الأكثر مكانة ، والأوسع طموحا في الارتباط بدولة كبرى ، ذات تطلعات حضارية قد تتجاوز حدود اهتمام القبائل النائية .

وأخيرا .

ليست القضية قضية قرار أو رأي استشاري لمحكمة دولية ، وإنما القضية — من قبل ومن بعد — هي قضية شعب وأمة من حقّه الانساني أن يساهم في بناء وطنه ، وأن يحقق بجهد وحدته الترابية ، وأن أيّ قرار يُقضي الشعوب عن أداء دورها الوطني ، أو يتجاهل مشاعرها الوطنية يخلق حالة من التحدّي النفسي ، والتحدّي يوجد نقيضه باستمرار في « ردّة فعل » ليس من اليسير التحكّم في مسارها .

والشعب المغربي الذي يقف اليوم بكل فئاته وأحزابه وقواه الوطنية خلف ملك المغرب للدفاع عن مغرب الصحراء إنما يمارس حقه الطبيعي في مواجهة التحدّي التاريخي الذي استهدف وحدة التراب المغربي ، وإن الذين يجهلون تاريخ الشعوب ويتجاهلون مطامح الأمم إنما يخلقون حالة نفسية لدى تلك الشعوب ، لا تتوقف آثارها عند حدود الدفاع الشرعي عن النفس ، وإنما تتجاوز ذلك الى مواقف متطرفة ، لا تسهم على وجه التأكيد في رسم خريطة مقبولة لمستقبل البشرية .

إن ظاهرة الاستعمار في العصر الحديث قد دفعت الشعوب الى احتضان تاريخها ، وأسهمت في نشوء حركات قومية متطرفة ، وبروز حركات تحرير عنيفة الأسلوب ، وإن تجاهل الحقوق التاريخية للمغرب في صحرائه ، سواء من قبل المنظمات الدولية او الاقليمية لن يدفع المغرب للاستسلام على وجه التأكيد ، فالشعوب في مواقف التحدّي لا تقبل الاستسلام ، ولو دُفعت اليه مرغمة ، وإن المجتمع الدولي يتابع

بالأم وحسرة المخطط الذي يستهدف توليد الكيانات الاقليمية المتصارعة لحماية المصالح الاستراتيجية للدول الكبرى ..

وان من حق الامة العربية قاطبة أن تعترض على أي قرار مهما كانت مبرراته يتناقض مع أهداف هذه الأمة في الوحدة ، سواء على مستوى الوطن العربي كله ، أو على مستوى المغرب العربي ، وان هذا الجيل من الشعب العربي مؤتمن على رسالة ، عقائدية وفكرية ، ووطنية ولغوية ، وليس من حق هذا الجيل — كله أو بعضه — أن يتجاهل تلك الامانة ، أو يعيث بها عبث الاطفال المراهقين ، فتاريخ الأمم سجل حافل بالمواقف ، وهو ملك لكل الأجيال ، السابقة واللاحقة ، ولا نريد أن يحفل تاريخنا بما لا نفخر به من المواقف .

فالصحرَاء المغربية جزء من الوطن العربي الكبير ، وهي اذا لم تكن مغربية ، أو جزءاً من التراب المغربي ، فان من واجب جيلنا المعاصر أن يضمها الى المغرب ، لأننا لن نفخر في المستقبل بقيام دويلات لا تتوفر فيها مقومات الدولة المعاصرة ، وإنما سنفخر بالدول القادرة على امتلاك ناصية القرار المستقل المعبر عن ضمير هذه الأمة والمشارك في صنع المستقبل الأمثل لهذه الأمة .

الهوامش

- (1) الامم المتحدة وحقوق الانسان ص : 61 — 62 .
- (2) انظر بعض الاتجاهات الحديثة في القانون الدولي العام للدكتور محمد طلعت الغنيمي ص : 205 .
- (3) انظر : الممارسة الاستثنائية في القانون الدولي العام للأستاذ يوسف الفاسي الفهري رسالة دبلوم ص 43 .
- (4) انظر مقدمة ابن خلدون ص : 719 — 720 .
- (5) انظر صبح الأعشى ج 9 ، ص : 273 .
- (6) انظر كتابنا نظام الحكم في الاسلام ص : 479 .
- (7) انظر صبح الأعشى ج 9 ، ص : 27 .
- (8) انظر الأحكام السلطانية للماودي ص : 205 .
- (9) السياسية الشرعية لابن تيمية ص : 11 — 14 .
- (10) انظر الأحكام السلطانية ص : 61 .
- (11) انظر الأحكام السلطانية ص : 59 .
- (12) انظر القرار رقم 2072 الصادر عن الدورة العشرين للجمعية العامة بتاريخ 1965.12.16